

الأساتذة حاملو الدكتوراه يحتجوا أمام البرلمان

## مساعي للتوفيق بين وزارة التربية والأساتذة المضربين



نظمت اللجنة الوطنية للمتضامن مع الأساتذة الباحثين حاملي الدكتوراه الفرنسية وقفة احتجاجية أول أمس الأربعاء أمام مقر البرلمان، واحتشد لأزيد من 300 محتج، من بينهم بعض المنظمات الحقوقية والأحزاب السياسية وفروع بعض الجامعات وكذلك أسر المضربين وأبناءهم، مرددين شعارات تندد بما وصف "صمت مقصود من لدن الحكومة" على الملف. واعتبر الناطق الرسمي باسم الأساتذة في تصريح لـ «التجديد» أن «الوقف الاحتجاجية رسالة واضحة إلى الحكومة لكي تتعامل مع هذا الملف بالجدية اللازمة وبصورة مستعجلة لإنهاء الأزمة التي تفاقمت مع مرور 71 يوما من الإضراب المفتوح عن الطعام»، فقد تدهورت الوضعية الصحية للمضربين إلى حد لا يمكن معه الانتظار أو التسوية. وأضاف محمد محاسن أن الوقفة جاءت لتتوير الرأي العام بالمرونة التي يتعامل بها المتضررون، رغم الحيف والضرر الذي لحق بهم طيلة 22 سنة منذ تاريخ توظيفهم "غير القانوني" على حد قوله.

وشدد عضو لجنة المساندة خالد السفياني على ضرورة التوافق بين المضربين والحكومة، لإيجاد حل استثنائي كما كان الشأن بالنسبة لقضايا أخرى، ويرى أن

"المشكلة تبقى سياسية في عمقها وليست قانونية"، ووجه المتحدث نداء استعجالا للحكومة التي "لم تغلق أبواب الحوار لحد الآن، بأن تعمل بكل جهد لإنهاء المشكلة". ويذكر أن 1797 أستاذا جامعيًا حصلوا على شهادة الدكتوراه الفرنسية يعانون من تجريد ترقيةاتهم منذ أزيد من 22 سنة.